العرب
الجمعة 2021/10/22
السنة 44 العدد 12217

الهدنة السياسية لا تكفي لتعافي اقتصاد الكويت

صندوق النقد يثمن الانفراجة السياسية ويذكّر بخطورة تأخر الإصلاحات المالية

يمثل العفو عن معارضين خطوة أولى في سبيل تحقيق تهدئة سياسية لطالما افتقدتها الكويت في ظل السجالات التي لا تنتهي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويرنو الكويتيون من خلال هذه الخطوة إلى انطلاقة جديدة خصوصا على الصعيد الاقتصادي، لكن في المقابل يبدي البعض حذرا حيال الإفراط في التفاؤل.

صداع قادم اسمه معارضون عائدون

الكويت - أنعشت جهود أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح في تحقيق مصالحة بين الحكومة ونواب المعارضة في مجلس الأمة آمال الكويتيين في فتح صفحة جديدة قوامها الاستقرار وتحقيق التعافي الاقتصادي الذي تأثر بشكل كبير بالأزمة بين الطرفين.

وثمنت عدة جهات هذه التطورات الإيجابية بيد أنها لم تخف شكوكها في بلوغ الأهداف المنشودة، خصوصا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي لا يقتصر إنعاشه على مجرد حصول تهدئة سياسية بل يتطلب الأمر وجود إرادة حقيقية من جميع الأطراف للقيام بالإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

وأعربت أوساط شعبية ونيابية عن ارتياحها لتكليف أمير البلاد رئيس مجلس الأمة ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للقضاء باقتراح ضوابط وشروط لإصدار عفو بحق معارضين، وهي القضية التي شكلت شرطا رئيسيا لنواب المعارضة لإنهاء المواجهة المستمرة منذ شهور مع الحكومة.

> التأخير في الإصلاحات الهيكلية سيؤدي إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بالسياسات المالية، وتقويض ثقة المستثمرين

وتعود أطوار القضية إلى نوفمبر 2011 حينما اقتحم نشطاء سياسيون ونواب سابقون مجلس الأمة عقب مظاهرة احتجاجية نظمتها قوى المعارضة ضد رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح، وقد صدرت أحكام بالسجن بحق هؤلاء.

وترى الأوساط أن مساعي تبريد الأجواء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خطوة مهمة للتركيز على أولويات المرحلة لاسيما على الصعيدين الاقتصادي والمالي حيث تواجه خزينة الدولة حالة من الاستنزاف. وتشير تلك الأوساط إلى أن هناك حاجة لتحقيق التناغم بين السلطتين لإقرار تشريعات تهم مالية الدولة.

بدوره اعتبر صندوق النقد الدولي، الذي قاد وفده قبل أيام مفاوضات مع البنك المركزي الكويتي، أن الجهود المبذولة حاليا للتخلص من الجمود السياسي تبشر بتسريع الإصلاحات المطلوبة، لكنه يرى بأن الأمر غير كاف حيث أن هناك عراقيل أخرى تعوق التعافي الاقتصادي في البلاد.

وكانت المواجهة بين مجلس الأمة والحكومة التي يترأسها الشيخ صباح الخالد الصباح قد أربكت العمل التشريعي لأشهر وهو ما انعكس بشكل كبير على مساعي تعزيز المالية العامة وتفعيل إجراءات منها مشروع قانون الدين العام الذي يسمح بدخول دولة الكويت أسواق السندات العالمية وهو ما يمثل أولوية للحكومة.

وقال الصندوق إن الكويت الغنية بالنفط تحتاج للعمل على إصلاحات شاملة وعلى عناصر مثل المزايا الاجتماعية وسوق العمل ومناخ الأعمال. وأضاف الصندوق في بيان "الجمود السياسي المستمر عرقل الإصلاحات وزاد من ضعف الاقتصاد الكلي لكن الجهود الجديدة المبذولة على مستوى رفيع تجدد الأمل في فك الجمود".

وأبدى الصندوق تفاؤله بشأن تحسن الأوضاع المالية في الكويت بفضل ارتفاع أسعار النفط بعد أن تسبب تراجعها جراء انتشار فايروس كورونا في عجز في الموازنة العامة بلغ 15.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020 – 2021 وتوقع فائضا بنسبة 2 في المئة في السنة المالية 2021 – 2022.

وكانت الكويت قد أعلنت بالتوازي مع أجواء التهدئة السياسية عن عودة الحياة الطبيعية بالبلاد، وإلغاء الإجراءات الاحترازية للمطعمين ضد كورونا.

وقال الصندوق إنه من المتوقع أن يعود الاقتصاد الكويتي للنمو 0.9 في المئة بعد انكماشه 8.9 في المئة في 2020، محذرا في الآن ذاته من أن يؤدي التأخير في تبني إصلاحات مالية وهيكلية إلى تفاقم المخاطر المرتبطة بالسياسات المالية المواكبة للدورات الاقتصادية، وتقويض ثقة المستثمرين، وعرقلة التقدم نحو المزيد من التنويع الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية.

ويرى خبراء الصندوق أن الاستدامة المالية وإعادة بناء المصدات الوقائية باتا يستوجبان إطلاق خطة طموحة ذات مصداقية لضبط أوضاع المالية وأن تكون ملائمة للنمو على المدى المتوسط.

واعتبروا أن مسار التعديل المحتمل الذي من شأنه أن يسد فجوة المدخرات بين الأجيال ويقلل من احتياجات التمويل يتطلب إصلاحات في الإيرادات والإنفاق العام، ويمكن أن تشتمل التدابير على جانب الإيرادات العامة إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة، وضرائب على التبغ، وتوسيع ضريبة الشركات لتشمل الشركات المحلية، وتنفيذ ضريبة الممتلكات.

وشددوا على ضرورة أن يتضاعف نمو القطاعات غير النفطية لتوفير فرص كافية في القطاع الخاص للباحثين عن العمل، في ظل حالة التضخم الوظيفي في القطاع العام.

وتواجه الكويت مخاطر تتعلق بشح شديد في السيولة بعد أن تضررت ميزانيتها بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا لأن البرلمان المنتخب – الذي سيعود من عطلته الصيفية في السادس والعشرين من أكتوبر – لم يأذن للحكومة بالاقتراض.

وأفضت الخلافات المستمرة والمزق السياسية المتكررة على مدى عقود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت إلى إجراء تعديلات حكومية متتالية وحل البرلمان، وهو ما أعاق مشاريع الاستثمار والإصلاح الاقتصادي في البلاد التي شهدت عجزا قياسيا في ميزانيتها العامة بلغت قيمته 35.5 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في الحادي والثلاثين من مارس 2021.

ولا يخفي البعض قلقهم من أن تشهد جهود الأمير نواف الأحمد الصباح انتكاسة خاصة أن المعارضة النيابية لم تقدم أيّ وعود لاستكمال المصالحة مع السلطة التنفيذية، واقتصرت فقط على ردود أفعال مرحبة بخطوة العفو.

ويقول مراقبون إن التشريعات المتعلقة بالإصلاحات المالية لطالما شكلت ورقة ضغط ثمينة بالنسبة إلى نواب المعارضة لتسجيل نقاط في سلة الحكومة، وبالتالي فإنها لن تتنازل عنها بمجرد إصدار عفو.

ويلفت المراقبون إلى ما يدور عن إشراك نواب في الحكومة عبر منحهم حقائب وزارية هي خطوة لاستدراج المعارضة البرلمانية، وإضعافها حتى يسهل السيطرة على المجلس، وبالتالي تمرير التشريعات التي باتت الحكومة في سباق ليس في صالحها مع الوقت لإقرارها.

نساء حلبجة في كردستان العراق يكسرن القيود المجتمعية ويشغلن مراكز قيادية

أربيل - نجحت المرأة في حلبجة في إقليم كردستان العراق، في تحدي العقلية الذكورية المهيمنة، واعتلت العديد منهن مناصب قيادية رغم الصعوبات التي لا تزال تعترض طريقهن.

وتتولى العشرات من النساء في حلبجة، الواقعة بشمال العراق، والتي يبلغ عدد سكانها 115 ألفا، مناصب مهمّة في المؤسسات المحلية، منها: رئيسة بلدية وعميدة جامعة ومديرة قسم بيطري ومتحدثة باسم مديرية الصحة، وغيرهنّ.

ويعتبر ذلك استثناء في كردستان العراق، حيث تهيمن على السلطة والشأن العام مجموعة من السياسيين الرجال، والعشائر التي ينتمون إليها، بينما تعاني النساء من التمييز ومن التضييق على خلفية قيم محافظة في مجتمع ذكوري.

وتقول رئيسة بلدية حلبجة كويستان فرج البالغة من العمر 55 عاما والتي كادت تفقد حياتها بطلق ناري "بالنسبة إلينا كنساء، الصعود في مراتب السلطة ثمنه الكثير من التضحيات".

وعملت فرج كنائب لرئيس بلدية لمدة 15 عاما، بعدما دخلت عالم السياسة حين كانت طالبة جامعية توزع مناشير ضد نظام الرئيس الراحل صدام حسين.

وتتذكّر عندما جاء ذات يوم رجل من أجل إجراءات إدارية مشكوك بقانونيتها، واستشاط غضبا لمّا رفضت التوقيع على أوراقه. وتروي "اعتقدت حينها أنه سيخرج مسدسه ويطلق النار. وقف وقال لي 'لو لم تكوني امرأة، لكنت فعلتها'".

وتقول فرج إن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، أحد الحزبين الرئيسيين في الإقليم، يدفع في اتجاه تحقيق المساواة في حلبجة، على الرغم من أن بعض السكان يرون في ذلك إجراءات شكلية فقط تهدف إلى إخفاء إخفاقات السلطة المحلية.

ولا يملك حزب الاتحاد الوطني نفوذا كبيرا في أربيل عاصمة الإقليم، لكن يعود إليه منصب رئيس برلمان كردستان، وتتولاه حاليا ريواز فائق، وهي امرأة عضو في إدارة الحزب. وتؤكد فرج أن الحزب "مؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة على كافة الصعد".

وتضيف المسؤولة التي تتولى منصبها منذ العام 2016، وقد ارتدت ثوبا تقليديا مطرزا بخيوط ذهبية، "أتاح لنا ذلك تحقيق توازن جندري في المناصب الإدارية في حلبجة".

وتتباهى حلبجة أيضا بكونها أول منطقة في كردستان تتبوّأ فيها امرأة منصب عميدة لجامعة، وهي مهاباد كامل عبدالله التي تقول إن "الأحزاب الإسلامية كانت أول من بادر إلى تهنئتي".

وتروي أنه في مطلع القرن العشرين، كانت عديلة خانم الشهيرة قائمقام حلبجة.

ووفق تقرير نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن 14 في المئة من النساء في سن العمل يعملن بالفعل، ثلاثة أرباعهن في القطاع العام.

ويضيف التقرير "التقاليد الاجتماعية تحصر النساء في دور الأم، وتقف عوائق عدة أمام انخراط نساء كردستان في العمل، مثل ساعات العمل الطويلة التي قد ترغمهن على البقاء لساعات متأخرة خارج المنزل، أو الوظائف التي عليهن فيها العمل إلى جانب رجال".

وانتخبت أكثر من 90 امرأة في البرلمان في الانتخابات التشريعية العراقية التي أجريت في العاشر من أكتوبر الجاري، وفق نتائج أولية، أي ما يفوق النسبة أو الكوتا المخصصة لهن وهي 83 نائبا من أصل 329.

وفيما يسعى إقليم كردستان إلى عكس صورة الاستقرار والتسامح، يندّد ناشطون في مجال الدفاع عن حقوق المرأة بأن ممارسات مثل ختان النساء والزواج القسري لا تزال حاضرة فيه، فضلا عن القيود التي تفرضها التقاليد.

> أكثر من 90 امرأة فزن في الانتخابات التشريعية التي أجريت في العاشر من أكتوبر، أي ما يفوق الكوتا المخصصة لهن

وتشدد غوليستان أحمد التي ترأس لجنة لحقوق الإنسان في حلبجة على أنه "لا يكفي أن تتولى النساء مناصب عليا، بل يجب أن يكون هناك المزيد من النساء في وظائف أدنى أيضا".

في أزقة سوق حلبجة، لا تشغل قضية المساواة بين الرجل والمرأة السكان كثيرا، بل الأولوية بالنسبة إليهم هي غياب السلطات المحلية.

ويقول تاجر التوابل وشيار عبدالكريم البالغ من العمر 45 عاما "لم تطرأ تغييرات ملحوظة في المدينة خلال فترة ولايتها، إن كان على مستوى الخدمات العامة أو على مستوى إطلاق مشاريع جديدة".

أما مُجدى أحمد فتقول "أعمل منذ ست سنوات في هذا السوق، لم يقم أي أحد ببناء حمام عام للنساء".

وترحب أحمد بوصول نساء إلى مراكز المسؤولية، لكن بحذر، قائلة "لدي انطباع بأن أحزابهن تستخدمهن لتحسين صورتها في مجال المساواة، ليس إلّا".

نحن بأمر الخاتون رئيسة البلدية

التحالف العربي يصعّد في صنعاء ويهدد بـ«ماهو أشمل»

صنعاء - نفذ التحالف العربي بقيادة السعودية الخميس عملية جوية ضد "أهداف عسكرية مشروعة" في العاصمة اليمنية صنعاء، الخاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين، متوعدا إياهم بـ"ما هو أوسع وأشمل"، في حال استمر استهدافهم للسعودية.

وكان مجلس الأمن الدولي ندد الأربعاء في بيان بـ"هجمات الحوثيين العابرة للحدود ضد السعودية"، مطالبا بـ"وقف التصعيد من قبل الجميع، بما في ذلك الوقف الفوري للتصعيد من جانب الحوثيين في محافظة مأرب (وسط)".

وقال المتحدث باسم التحالف تركي المالكي في بيان إن "قوات التحالف الجوية نفذت الخميس عملية ضد أهداف عسكرية مشروعة بالعاصمة صنعاء، استجابة للتهديد وتحييد خطر الهجمات الوشيكة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة المفخخة على المنشآت المدنية بالمملكة".

واعتاد الحوثيون إطلاق صواريخ باليستية وطائرات مسيّرة مفخخة على مناطق سعودية، مقابل إعلانات من التحالف عن إحباط هذه الهجمات.

وأضاف تركي المالكي أنه تم تنفيذ هذه العملية "لحماية المدنيين والأعيان المدنية (المنشآت غير العسكرية) من هذه الانتهاكات الجسيمة (للحوثيين)، باعتبار المدنيين والأعيان المدنية خطا أحمر".

وتوعد الحوثيين قائلا "في حال استمرار وتمادي الميليشيا الحوثية ومواصلة انتهاكاتها الجسيمة (...)، فعليها الاستعداد لما هو أوسع وأشمل".

وفي وقت سابق الخميس، دعا المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ إلى ضغط دولي فوري في اليمن، من أجل العودة إلى التفاوض حول حل الأزمة.